

اللقنة نقاش

الموضوع / قرارات الحكومة والبنك المركزي واثارها على الوضع الاقتصادي

لا يخفى ان ماتمر به البلد من حالة سياسية وازمات عصفت بالوضع الاقتصادي واثرت سلبا على مقوماته وروافده ...

ما جعل كافة القرارات الحكومية في محاولة انعاشة تبوء بالفشل والاختفاق المستمر في حين لم يكن من سبيل غير ان تكون هناك إجراءات موازية وان كانت ليست بالمستوى المتحتم فعلة الا انها كانت واجبا لازما لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قامت بها القطاعات غير الحكومية ...

ومما يجدر التنبيه عليه ما يعانیه الوضع الاقتصادي من غياب كبير للسلطة وللدور الحكومي الفاعل والذي ينبغي ان يرقى الى حزمة من القرارات الفاعلة وفق منظومة اقتصادية متكاملة لم تبصر النور بالقدر الذي ينبغي التعويل عليه .

القطاع المصرفي (شركات ومؤسسات ومنشات القطاع المصرفي) :

توسع نشاط القطاع المصرفي في كافة محافظات الجمهورية واسهم في تسهيل عمليات التداول النقدي وعمليات التحويلات المصرفية وكان رافدا هاما للقطاع التجاري بالنقد الأجنبي

الا ان العديد من التحولات الاقتصادية والتي أدت الى انهيار قيمة لاعمة المحلية وتراجعها الكبير امام العملات المرجعية قد سبب اضطرارا في قطاع الصرافة في حين سريان قرار البنك المركزي بتعويم العملة وطباعة العملات بكميات مهولة أدت الى فقدانها ما يزيد على ثلاثة ارباع قيمتها وسببت عزلة اقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي

مشكلات القطاع المصرفي فيما يتعلق بالعملية ويطلب بتصحيحها :

1- كونه الجهة المالية التي يراها الراي العام مسؤولة عن الحفاظ على العملة .

- 2- غياب الدور الحكومي في إيجاد معالجات اقتصادية تحقق للقطاع المصرفي الاستقرار في تدوال النقد .
- 3- عدم وجود استراتيجية اقتصادية حكومية وسياسة اقتصادية للبنك المركزي لتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة تقويمه على أساس تحفيز الإيراد بالنقد الأجنبي .
- 4- تصحيح الموازنة والمراكز المالية الأجنبية والتوازي بين الإيرادات والنفقات بما يلبي الاحتياج للاستهلاك المتنامي للسلع الغذائية .
- 5- ترشيد كافة عمليات الاستيراد في الظروف الراهنة وتحديد الأولويات ونسبها للتخفيف من الطلب على العملات الأجنبية .

6- عدم وجود منظومة اقتصادية تتمثل ب:

- 1- **(الحكومة - استراتيجية اقتصادية)**
- 2- **البنك المركزي - سياسة نقدية**
- 3- **وزارة المالية - سياسة مالية وتصحيح موازنة**
- 4- **وزارة الصناعة والتجارة .**
- 5- **الغرفة التجارية والصناعية .**
- 6- **نيابة الأموال العامة .**

7- وجود عوامل أدت الى انهيار العملة من أهمها :

- 1- تعويم العملة الحر في ظل ضعف الطلب عليها في سوق المال .
- 2- ارتفاع مستوى الطلب امام مستوى العرض بفارق نسبي كبير بالنسبة للعملات المرجعية (الدولار / الريال السعودي) .
- 3- التضخم الهائل في المطبوع النقدي من العملة الجديدة والتي تجاوز ٥,٨ تريليون ريال .
- 4- عدم وجود آلية لمنع تدفق السيولة النقدية المحلية الى الأسواق وتصحيح الدورة المستندية بما مآكان سبباً ملحاً في اللجوء الى طباعة المزيد من العملة لتوفير المرتبات والأجور والأولويات.
- 5- عدم القدرة على السيطرة فيما يتعلق بالطلب على العملات الأجنبية وتوجيهه بصورة صحيحة للأغراض التجارية السليمة .
- 6- التجريف للعملات الأجنبية الى خارج المناطق المحررة والتي تتم عبر بنوك وشركات صرافة وشركات تجارية وعبر وسائل متعددة عبر حوالات او ترحيل او تهريب عبر المنافذ .
- 7- غياب مستوى التنسيق بين القطاع المصرفي والقطاع التجاري في توجيه الطلب نحو انشاء صندوق يعزز دور العرض وينظمه .
- 8- الازدواج في أسعار الصرف بين المناطق المحررة وغير المحررة واسبابه الانكماش في السيولة النقدية في المناطق المحررة والذي خلق طلباً على العملة المحلية اسهم في تعزيز قيمتها وبالمقابل التضخم الحاصل في المناطق المحررة من العملة المطبوعة والتي تسببت في ضعف الطلب على العملة المحلية وضعف الثقة بها وانخفاض سعرها .

- 9- عدم الاستفادة من أموال المنظمات الدولية بسبب وجود مراكز للبنوك التجارية خارج المناطق المحررة والتعامل معها وبصورة مباشرة .
- 10- الانكماش في معدل الحوالات الخارجية وتحول مراكز ترحيلها الى المناطق غير المحررة .
- 11- وجود طلب كبير للعملات الأجنبية من خارج المناطق المحررة يستنزف كافة العروض ويتفوق عليها عبر وسطاء محليين .
- 12- عدم التنسيق في القرار بين المنظومة الاقتصادية ومراكزها (البنك المركزي - وزارة المالية - القطاع المصرفي بنوك وشركات صرافة - القطاع التجاري - نيابة الأموال العامة - الجهات والسلطات التنفيذية) .
- 13- المكافحة الفاعلة والمشددة للسوق السوداء بكافة الوسائل المتاحة .

مشكلات تواجه القطاع المصرفي :

- 1- الانتشار الواسع لشركات ومؤسسات ونشات القطاع المصرفي بالقدر الذي يصعب السيطرة عليه .
- 2- عدم وجود الية فاعلة لجهاز الرقابة والتفتيش من قبل البنك المركزي .
- 3- عدم وجود تتبع دقيق لوسائل المضاربة بالعملة وفرض جزاءات رادعة في ذلك .
- 4- ضعف الحضور الفاعل لنيابة الأموال العامة على ارض الواقع لضبط عمليات المضاربة واحالتها للتحقيق .

صعوبات وتحديات لمنع تدهور العملة :

قامت جمعية صرافي عدن باتخاذ بعض الإجراءات وذلك للسعي نحو استقرار سعر الصرف تمثل بالإعلان عن تسعيرة رسمية ضمن نشرة يومية لكافة شركات ومؤسسات القطاع المصرفي وكذلك البنوك وبالتعاون والتنسيق مع الجهات التنفيذية والأجهزة الأمنية وذلك بالتخفيض لاسعار الصرف على مراحل متعددة الا انه واجه بعض الصعوبات تتمثل بالتالي :

- 1- ظهور سوق سوداء تقوم بعمليات شراء للعملات بأسعار اكبر (٢٦٠-٢٧٠) .
- 2- عزوف المواطن عن البيع لشركات الصرافة وتوجهه الى السوق السوداء .
- 3- ضعف عمليات البيع بالسعر الرسمي (٢٤٧) لشركات الصرافة .
- 4- عدم وجود ارصدة كافية لدى الصرافين للتغطية احتياجات عملائهم بسعر (٢٤٩) .
- 5- الاعتقاد السائد بان الصرافين يقومون بعمليات شراء ب(٢٤٧) بكميات كبيرة .
- 6- ضعف المتابعة لبيقة المحافظات وضبط أسعار الصرف لديها مايسبب تجريف العملة .
- 7- عدم استيعاب مايجري لدى الراي العام وضعف الأداء الإعلامي في إيضاح المشكلات واسبابها .

